# إشكالية الهجرة واندماج المهاجرين المغاربة في فرنسا

# The problem of immigration and integration Moroccan immigrants in France

**ساعو حورية[1] ، مزارة زهيرة [2] *،**

[1]جامعة تسمسيلت (الجزائر)،

houriasaou02@gmail.com

[2]جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،

zahiramouh@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/03/15 تاريخ القبول: 2022/05/23 تاريخ النشر: 2022/06/01

**********

**ملخص:**

تشكل مسألة اندماج المهاجرين إحدى القضايا الشائكة والمتداخلة التي تطرحها الهجرة وذلك على مستويين: مستوى اندماج المهاجرين في دول استقبالهم سواء كانت هجرتهم دائمة أم مؤقتة، ومستوى المهاجرين العائدين إلى مجتمعاتهم الأصلية بعد سنوات طويلة من الاغتراب، لاسيما أنه من المأمول أن يساهم هؤلاء في تنمية بلدانهم الأصلية بسبب ما يُفترض أنها خبرات اكتسبوها من الهجرة، وأموال راكموها طيلة مدة هجرتهم.

إن هذه القضايا المختلفة التي تطرحها الهجرة ، أثارت اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف أنحاء العالم ومن مختلف التخصصات والزوايا: قانونية، وتاريخية، واجتماعية، وأمنية، واقتصادية، وثقافية ولغوية... فأضحت بذلك الهجرة واحدةً من القضايا التي لا سبيل لتجنبها في عالمنا المعاصر، أمام تعقدها وتعدد سياقاتها، وتجلياتها وإفرازاتها.

**الكلمات المفتاحية:**

الهجرة، الاندماج، المهاجرين، فرنسا، المغاربة.

**Abstract:**

The issue of immigrant integrationis one of the thorny and overlapping issues that immigration raises on twolevels: the level of immigrants' integration in theirreceiving countries, whethertheir immigration is permanent or temporary, and the level of immigrants returning to theircommunities of originaftermanyyears of alienation, especially as itishopedthattheywillcontribute to the development of their countries. The original originis due to what is supposed to be the experiences they gained from emigration, and the money they accumulated throughout the period of their emigration.

Thesevarious issues raised by immigration have aroused the interest of researchers and specialists in different parts of the world and fromdifferent disciplines and angles: legal, historical, social, security, economic, cultural and

*المؤلف المراسل

linguistic... Thus, immigration has become one of the issues thatcannotbeavoided in ourcontemporary world, in view of itscomplexity. And the multiplicity of contexts, and manifestations and secretions.

**Key words:**
immigration,Islam,veil, France,consolidation

**مقدمة:**

إن حق التنقل الإسنان من مكان لآخر مكفول في كل الاعلانات والمواثيق الدولية، وعلى الرغم من ذلك ولما كانت لكل دولة سادة على إقليمها أصبح هذا الحق مقيدا بشروط قانونية يتعين مراعاتها من قبل الأشخاص في تنقلاتهم من دولة لأخرى، وأصبح ذلك ذو أهمية كبيرة في وقت الحالي لا سما مع ارتفاع معدلات الهجرة وتأثيراتها السلبية على الدول المستقبلة .

فقد أثارت قضية الهجرة بعمومها سواء النظامية أو السرية العديد من الإشكالات وبالأخص ما تعلق باندماج المهاجرين من المجتمعات العربية والاسلامية في أوروبا داخل المجتمعات الاوروبية المختلفة ثقافيا ودينيا عما يميزه المهاجرين وأبنائهم، فإحدى المسائل المركزية المهمة التي يطرحها الوعي العربي والإسلامي هي العلاقة مع الغربب ما تحمله من تعقيدات الإرث التاريخي، وإكراهات الجوار الجغرافي الفريد، وقد أصبحت هذه العلاقة عموما مصدرا للقلق الذي طبع افكار منذ أن صارت أوروبا مركزا لحداثة في العالم.

**الإشكالية :** إلى أي مدى ساهمت السياسات االفرنسة في عرقلة عملية ادماجالمهاجرين المغاربة ؟.

**الفرضية الرئيسية:** كلما ارتفع عدد المهاجرين المغاربة نحو فرنسا كلما صعبة عملية دمجهم .

**الفرضيات الفرعية:** إن صعوبة اندماج المغاربة في المجتمع الفرنسي مرتبط بخصوصية الثقافية والدينية لكلا مجتمعين. وتعتر فرنسا من بين أكثر الدول التي يعاني مسلموها من صعوبة الاندماج

**الأهداف:**

- تسليط الضوء على إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في فرنسا إذ أصبحت تكل انشغالا امنيا بالنسبة للحكومات.
- إبراز الصعوبات التي تواجهها الجالية المسلمة في فرنسا في محاولتها الإندماج في ظل تنامي خطاب الإسلام فوبيا.

## المبحث الأول

## واقع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا

### المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للهجرة

قبل الشروع في دراسة وتحليل أسباب الهجرة المواطنين المغاربة عامة والجزائريين خاصة لا بد أولا من تعريف الهجرة.

**أولا: تعريف الهجرة**

تعنى الهجرة بصفة عامة الانتقال من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة، أو من قارة إلى قارة فتسمى هجرة دولية.

كما تعرف الهجرة على أنها انتقال الفرد أو جماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى مكان الوصول. وبشكل عام يشير مصطلح الهجرة إلى الحركة السكانية التي يتم فيها انتقال الفرد أو الجماعة من الموطن الأصلي إلى وطن جديد يختاره لأسباب عديدة[1].

كما تعرف الهجرة بأنها حركة السكان، أي الحركة عبر حدود معينة بغرض الإقامة، وتعتبر الهجرة، إلى جانب الخصوبة وظاهرة الوفاة، عنصرا من عناصر السكان.

**ثانيا: تمييز الهجرة عن ما يشاهبها من مصطلحات**

**02)- اللجوء والهجرة :**

يكمن الاختلاف بين الاجئ والمهاجر هو في الوضع القانوني لكل منهما، وفقا لاتفاقية جنييف الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 فاللاجئ هو : " ..كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 جانفي 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته.

ويشير الباحثون إلى الهجرة في الغالب ما يقوم بيتقديم طلب للجوء، وعلى أساس أنه سيكون وسيلة قانونية لتسوية وضعيته قانونية، ويظهر اختلاف في الدافع من وراء تنقلهما.

**02)- النزوح والهجرة :**

يقصد بالنازح " أن يترك الشخص لمنطقته ويتوجه إلى منطقة أخرى ضمن البلد نفسه، وهناك عوامل دفع جدب للنزوح، فالعوامل التي تدفع الشخص للنزوح كثيرة منها الحرب، المجاعة، الفقر، الأمراض وغيرها. بينما الهجرة تحمل في طياتها انتقال من دولة لأخرى لأسباب مختلفة[2].

**ثانيا: أنواع الهجرة**

غالبا ما يتم تقسيم أنواع الهجرة إلى نوعين:

**أ)- الهجرة الداخلية:** وهي حراك الأفراد يحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة .

بمعنى انتقال فرد أو أسرة أو جماعة من مدينة إلى مدينة داخل القطر الواحد، أو من قرية إلى مدينة أو عكس ذلك، ويطلق على هذه الحركة باسم الهجرة الداخلية[3].

وهناك من يرى الهجرة الداخلية ما هي إلا التعبير عن الحركة الداخلية بين مناطق مختلفة داخل الدولة الواحدة[4].

---

[1]-عثمان الحسن محمد نور، **ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة**،الرياض:مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008 ، ص،15

[2]- بولقواس سناء، **الهجرة غير الشرعية: دراسة في لمفهوم وآليات المواجهة- الجزائر والاتحاد الأوروبي أنموذجا-**، المجلة الشاملة للحقوق، المجاد1، العدد3،ديسمبر 2021، ص.101

[3]- عثمان الحسن محمد نور، **ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة**،الرياض:مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008 ،ص ص،15 ،16.

[4]-محمد سمير مصطفى، **الهجرة غير الشرعية ( الموت من أجل الحياة )** ،بحوث اقتصادية عربية، ع 48-49، شتاء 2010، ص 107

ومن بين أهم الدوافع التي أدت إلى زيارة سكان المدن المستقبلة و تناقص عدد سكان نحددها في النقاط التالية:

-انعدام توفر الخدمات العمومية.

-نشأة المدن الصفيح .

-ظاهرة التحضر الزائف: التغيير في محل الإقامة دون التغيير في العادات والتقاليد ومستوى المعيشة[1].

**ب)-الهجرة الخارجية:**

هي هجرة السكان من منطقة معينة إلى منطقة خارجية أي من دولة إلى دولة أخرى.

**ثالثا- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية:**

الهجرة غير الشرعية: هي الولوج أو دخول العمال إلى بلد ما دون وجود أوراق ثبوتيةأوتصاريح دخول، وهذا عادة ما يتم عن طريق تهريب البشر .

ويقصد بها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بغية الاستقرار أو العمل.وأصبحت معظم دول العالم تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تشكل لهم حاجز أمني، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.

وعند حديثنا عن انتقال شخص من مكان إلى آخر وعبور الحدود الوطنية قديكونشرعياًمنالناحيةالدينيةأوالاجتماعيةأوالثقافية،تبعاللخصوصياتالتاريخيةوالحضاريةلهذاالمجتمع أوذاك .

وتعرف كذلك بأنها هجرة مواطنين أجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفين للشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد.

ووفقاً للحيثيات السابقة يندرج تحت مصطلح الهجرة غير الشرعية صنفان من البشر هما:

1-الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول أخرى دون وثائق قانونية، غالبا ما يتم ذلك بطريق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية، أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

2-الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية، ويمكثون فيها بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

ويمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية بأنه الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، نظرا لصعوبة الحصول على تأشيرة السفر إلى الدولة المستضيفة، إذ تعقدت إجراءات السفر بدأ من التسعينيات وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، لذلك فإن مفهوم يأخذ بعد قانوني بالدرجة الأولى[2].

تعد دول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول تأثرا بالهجرة غير الشرعية ويلجأ المهاجرين غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب،

---

[1]عبد المؤمن مجدوب ، **ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية**،دفاتر السياسة والقانون، ع10، جانفي 2014 ،ص302.

[2]-أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010 ، ص10

والتسلل من خلال الحدود، والزواج الشكلي الذي يهدف للوصول إلى الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة، وهناك بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.

**المطلب الثاني: البدايات الأولى للهجرة المغاربة إلى فرنسا**

إن طاهرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا في سياقها التاريخي والموضوعي عقب الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث وجدت فرنسا حاجتها إلى الأيدي العاملة، وكانت الدول المغاربة أقرب المصادر إليها وذلك للمساهمة في إعادة إعمار ما خلفته الحرب، فقد تأثر الإقتصاد الفرنسي، مما أدى بالسلطات لإنشاء منظمتين لتنظيم جلب اليد العاملة المهاجرة لهدف إدماجها في الإقتصاد الفرنسي والإستفادة منها في إعادة بناءه أو ما عرف بإقتصاد ما بعد الحرب العالمية الأولى. كانت المنظمة الأولى تعرفبـsociété d'immigration généraleوالتي ركزت على القضايا الديمغرافية مثل معدلات النمو الديمغرافي في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى. وقد لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا في الضغط على الحكومة الفرنسية بهدف ترقية سياسات الهجرة بما يخدم مصالحها في زيادة أعداد المهاجرين.

إذن عرفت فرنسا إقبال المهاجرين إليها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن سياستها للهجرة لم تكن مقننة في إطار قانوني، فقد لزم إنتظار بلورة قوانين Vichy، لتشكل سنة 1945 أول قطيعة، بحيث قامت السلطات العمومية بوضع إطار قانوني للهجرة، نظام لدخول وإقامة الأجانب بفرنسا. عَبرَ هذا التشريع عن رغبة السلطات في جلب المهاجرين إلى فرنسا من أجل العمل وتشكيل عائلات، أي لتكون الهجرة إستجابة لأهداف إقتصادية وديمغرافية. ففي خطاب ألقاه الجنرالDeGaulleأمام الجمعية الإستشارية في 3 مارس 1945:"أن نقص الرجال وضعف الولادات بفرنسا، يشكل السبب الرئيسي لمشاكل فرنسا، كما أنه يمثل العائق الأساسي الذي يقف في طريق نهوضها"[1].

كما تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين[2].

وبالتالي يمكن القول أن الهجرة إلى فرنسا من بلدان شمال إفريقيا حتى أوائل الستينيات كانت جزائرية الطابع بمعظمها، وعلى الرغم من الإرتفاع المستمر في معدل البطالة في صفوف الجزائريين العاملين في فرنسا، وعلى الرغم من إستمرار أرباب العمل بتفضيل اليد العاملة القادمة من جنوب أوروبا(خصوصا البرتغال وايطاليا) واضب الجزائريون على عبور المتوسط. [3]في تلك الآونة لم يتجلى أي حل جذري للمشكلة. والإفتقار التقليدي إلى سياسة متناسقة ومتماسكة لجهة

---

[1]- Mattias Guyomar, « La politique d'immigration française depuis 1945 », in : Philippe Dewitte, Immigration et intégration. Paris XIII, Editions la découverte, 1999, p 298.

[2]- خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006، ص 423

[3]- يورغن نيلسن، **المسلمون في أوروبا**، (ترجمة: وليط شميط)، بيروت: دار الساقي، 2005، ص 27.

التعامل مع اليد العاملة الأجنبية، فضل الوضع على حاله إلى أن تحول إزدياد عدد المهاجرين إلى ظاهرة مقلقة.

دفع تزايد عدد المهاجرين الحكومة الفرنسية إلى إتخاذ بعض الإجراءات سريعا ما تحولت إلى سياسة لضبط الهجرة وتقييدها. ناقضة بذلك السياسة السابقة التي كانت تقتضي تسهيل هجرة اليد العاملة، وفي سنة 1968، أصدر المجلس الإقتصاديوالإجتماعي تقريرا يبين فيه رسميا نسبة المهاجرين الذين دخلوا إلى فرنسا دون الخضوع إلى إجراءات ONI (المكتب الوطني للمهاجرين بفرنسا) والتي وصلت إلى 82 % من مجمل المهاجرين، مما أدى بالدولتين إلى عقد إتفاق في نفس السنة، والذي بموجبه ينهي التنقل الحر للمهاجرين، بل ويؤكد على ضرورة المراقبة. وبعد مرور أربع سنوات جرى تنقيح هذه الإتفاق بحيث لا يزيد عدد المهاجرين عن 35 ألف وافدا سنويا، ثم جرى تخفيض هذا العدد إلى 25 ألفا. لكن تطبيق هذه الإتفاقيات بدا مستحيلا من الناحية العملية، مما إضطرت الحكومة إلى إتخاذ تدابير بوليسية للحد من الهجرة غير الشرعية. رغم تأكيد وزير العمل على الحاجة للمهاجرين السريين بقوله :"أن الهجرة السرية لا تعد غير مهمة، فمن دونها، قد نكون في حاجة لليد العاملة[1]".

أعلنت الحكومة الفرنسية في سنة 1974 عن إيقاف الهجرة،بعد أن أصبحت في غير حاجة إلى اليد العاملة. وعملت على حث المهاجرين على العودة إلى بلادهم الأم ومدهم بالمعونات المالية اللازمة لذلك. ولجأت السلطات الفرنسية إلى ممارسات تعسفية في حق العمال الجزائرين، وعجلت بطردهم متعللة بعدم وجود ضمانات تمكنهم من مواصلة العمل،وفي نفس الوقت لم تعد تسمح للمهاجرين بلم الشمل، حيث أخضعت التجمع العائلي لمراقبة إدارية صارمة. عموما تعتبر سنة 1974 سنة تحول مرجعية في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، إذ شجعت هذه الأخيرة المهاجرين الذين يوجدون في وضعية قانونية على العودة إلى بلدانهم الأصلية، مقابل منح وتشجيعات مالية.

إن المتفحص للسياسة الفرنسية تجاه مسألة الهجرة، والتي ظلت قضية تتفاعل بإستمرار وتلقى إهتمام متزايد، تتجسد في القوانين أو المشاريع التي تريد بواسطتها معالجة أوضاع المهاجرين وظروف إقامتهم، تفيد أنها كانت بعيدة عن تحقيق تلك الإستراتجية(أو المشروع الأولي) الذي نص عليها برنامج الحزب الإشتراكي، والذي إستمد منه ميشال دوبريه مشروعا طموحا لمرعاة شؤون الأجانب بفرنسا، وهو المشروع الذي تبناه اليسار ووضعه موضع التنفيذ سنة 1982، والذي ينص في عمومه على: إطلاق الحريات، إلغاء العوائق القانونية أمام حق تأسيس جمعيات للأجانب، وتثبيت وضعهم القانوني، وتسوية واسعة لأوضاع المهاجرين غير القانونين، ثم بالمقابل إتخاذ إجراءات لإبعاد الذين لا يمكن تسوية أمورهم، وذلك قبل سنة 1984.

منذ سنة 1986، وعلى إثر بروز ظاهرة إستغلال الأجانب من قبل القوة السياسية في الإنتخابات، إتخذ شارل باسكوا(1988-1986) قرار جديدا لمواجهة المهاجرين من أجل طردهم، وهو من دفعه إلى إصدار قانون جاء فيه:" إن دخول المهاجرين الأراضي الفرنسية لم يعد حقا، بل

---

[1]- زهور مناد،زهور مناد،**"مسالة الهجرة في العلاقات المغاربية: رهانات وأفاق"**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2004 ،، ص06، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2004 ،، ص06

يـأتي بموجـب خضـوعهم لعـدة شـروط محـددة. كمـا أن إجـراءات إقصـائهم سـتتم وفقـا لقـرارات السلطات الإدارية وليس القضائية، كما كان في السابق"، وذلك في محاولة منه لتقليل غضب اليمين المتطرف.هذه الإجراءات أدت إلى إستمرار توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا لا سيما بعد ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بداية التسعينات. أين إرتفعت نسبة الهجرة إلى أعلى مستوياتها منذ الإستقلال نظرا للظروف الأمنية والإقتصادية السيئة التي عرفتها الجزائر، وشملت الهجرة مختلف الفئات الإجتماعية والتعليمية، تحت أطر قانونية وغير قانونية، كاللجوء السياسي، واللجوء الأمني، والنفي السياسي، إلى غير ذلك[1].

وفي 1993 قررت الحكومة الفرنسية إجراء تعديل لقانون 1945، والمتعلق بحق الدخول والإقامة للأجانب كإستجابةللإتفاقيات الأوروبية التي تخص اللجوء، فالقانون الجديد يَعد بتطبيق رقابة صارمة بغرض تقليص دور الحكومة فيما يخص ملف اللجوء. في نفسسياق تطور السياسة الفرنسية للجوء تم التصديق على قانون 24 أوت و30 ديسمبر 1993، التي أطلق عليها تسمية قانون باسكوا. من جراء تطبيق هذا القانون تدهور وضعية الأجانب غير الحائزين على وثائق إثبات إقامتهم بفرنسا، مما تسبب في سخط هؤلاء الأجانب ورفضهم للتجاوزات غير الإنسانية التي يعانون منها.

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية فتعتبر المحور الأساسي في السياسة الداخلية وحتى الخارجية لفرنسا، فحسب تقديرات الممنوحة من قبل وزارة الداخلية، يوجد 25.082% أجنبي في إقامة غير شرعية حيث تم طرد 12.9% في فترة ما بين جانفي إلى سبتمبر2003 ويشكل مجموع المهاجرين غير الشرعيين المطرودين من قبل السلطات الفرنسية من أصول جزائرية[2].

بقيت مسألة الهجرة بدون حل ويعود ذلك إلى طبيعة الهجرة نفسها، من حيث التكوين والتركيبة كمتغير في علاقات البلدين، وإلى علاقاتها بالمتغيرات السياسية والإقتصادية التي لم تجد طريقها إلى الحل، وتوظيفها من قبل فرنسا كسياسة لتنفيذ إستراتجيتها العامة في الجزائر. وتركيزها على المتطلبات الإقتصادية أي بمعنى إستقطاب المواهب والمهارات من طالبي الهجرة من البلدان غير الأوروبية والقانون في حد ذاته يهدف إلى الحد من سياسة لم الشمل وطالبي اللجوء وتسوية وثائق الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين بعد فترة 10 سنوات من الإقامة في فرنسا[3].

وبهذا فقد تسلحت فرنسا بعتاد قانوني وتنظيمي ضخم، حيث قامت بسن قوانين متعددة كالتأشيرات البيولوجية ومراقبة الزيجات المختلطة، وإجراءات لم الشمل، وتشديد قبول طلبات اللجوء أو إستضافة المدعوين، كما شددت من مراقبة الحدود الداخلية والخارجية بزيادة التنسيق

---

[1]-محمد طوالبية، **"الإعلام والهجرة غير الشرعية في الجزائر"**،ملتقىحول:" الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"، جامعة الشلف، 2008، ص5.

[2]-kenzs Yacine, « les mécanismes de plus en plus sont mis en place l'Europe se ferme aux immigres », le matin ,22-10-2003,p 24

[3]-XavierThierry, ''recent immigration trends in French and element for a comparison with united kingdom'' population (English edition) vol5,2004, p635

الأمن الأوروبي وعقد إتفاقيات تعاون عسكري وأمني مع البلدان المتوسطية. رغم ذلك خصصت القوات الفرنسية وحدات بحرية وجوية لإعترض المهاجرين السرين وتفتيش السفن[1].

على الرغم من تزايد عدد المغاربة المقيمين في فرنسا، وإستقرار العديد منهم، كان هناك إعتقاد عميق مدرك أو خفي بأن الأمر يتعلق بإقامة مؤقتة فرضتها ظروف تاريخية إستثنائية، حيث كان المناخ السائد في وسط الجاليات الجزائرية هو الإستفادة من ظروف العمل في سبيل تكوين رأسمال شخصي، وكان من الطبيعي أن يسعوا للحفاظ أكثر ما يمكن على هويتم الخاصة وأن يبتعدوا ما أمكن عن الإهتمام بشؤون المجتمعات الأوروبية، فما بالك بالمشاركة أو السعي في الإندماج في ثقافتها أو مجتمعها[2].

للجالية الجزائرية في فرنسا سمات متميزة لأسباب متعددة منها كونهم الجالية الأكبر بين جميع الجاليات بحيث يرتبط كل رد فعل ضدهم وينعكس عليهم بالدرجة الأولى والثانية لطبيعة هذه الجالية المكونة أساسا من أغلبية ساحقة من العمال المهاجرين الذين لا ينتمون لكفاءات مهنية عالية، والثالثة للروح العدائية التي طبعت بقوة منذ عقود العلاقات القائمة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة فبخلاف معظم البلاد الأوروبية يتخذ الجزائريين صورة عدائية بالنسبة للرأي العام الفرنسي، بصرف النظر عن سلوكهم وأوضاعهم، فمنذ عام 1981 لم تكف الحكومات الفرنسية المتعاقبة بصرف النظر عن مذهبها السياسي بتشديد الإجراءات التي تظل قائمة التي تطال إقامة المهاجرين وحريتهم الدينية والسياسية وإستغلالهم.

فالحالة الفرنسية تنفرد بخصوصية كبيرة في التعامل مع الهجرة المغاربة، حيث تشير المعطيات الميدانية والأحداث الداخلية إلى الكثير من سياسات الإندماج في فرنسا، حيث يظهر المهاجرون إنزعاجهم وشعورهم بالإغترابوالإختلاف عن مواطنيها ومجتمعها وهذا بحكم كونهم قادمين من بلدان أخرى فكثير من الساسة الفرنسيين يبدون إنزعاجهم من أن يشكل المهاجرون المسلمون فيها قواعد خلفية لما يسمونه بـ الإرهاب خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن ولاء هؤلاء المهاجرين ما يزال لأمتهم الأصلية.

فكل تلك النصوص توصي من جهة بإتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل على دمج المهاجرين الذين يتمتعون بوضعية قانونية، ومن جهة أخرى تقوم بتصعيب الإجراءات للراغبين بالإلتحاق بفرنسا، وتقوم بمحاربة المهاجرين غير الشرعيين المقيمين فيها.[3] وتميل السياسة الفرنسية في ميدان الهجرة إلى رفض ما تسميه بالنموذج البريطاني الذي تصفه بأنه يعمل على تدمير روح الإندماج القومي من خلال السماح بتعايش جماعات قومية متميزة ومتباينة تعيش كل منها بمعزل خاص لها، وتطرح في محله النموذج الفرنسي القائم على سهر جميع العناصر القومية والثقافية في بوتقة واحدة هي بوتقة الجمهورية العلمانية والقومية.

**المطلب الثالث: المهاجرون دول المغربي والعربي في فرنسا ومشكلات الإندماج**

---

[1]- محمد أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي 2007-2008، الإصدار** 05، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية،2008، ص392

[2]- برهان غليون، **''مستقبل الجالية الأوروبية''**، المستقبل **العربي**، العدد 210، السنة 19، 1990، ص 57.

[3]-MattiasGuyomar, **op cit**, p 305.

تعد أعمال العنف والشغب في فرنسا وكذا تفجيرات باريس تجسيدا لمعضلة الإندماج وفشل سياسة الإستيعاب الفرنسية بعد عقود من الهجرة، وقد إعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك، حيث أشار جوزيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لأن مُدناً أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وأن ثمة مشكلة إندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة. وقد إعتمدت سياسة الإدماج الفرنسية خلال العقود الماضية على المعايير والتقاليد الخاصة بالثقافة الفرنسية[1]،وتجاهلت في بعض الأحيان مرجعيات المهاجرين الثقافية ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض القوانين الفرنسية مثل قانون منع إرتداء الرموز الدينية في المدارس، والذي تم بموجبه حظر الحجاب وفصل 47 طالبا وطالبة خلال العام الدراسي 2005 بسبب رفضهم التخلي عن إرتداء أزياء ذات دلالات دينية، وهي القوانين التي كانت لها ردود فعل سلبية في بعض أوساط المهاجرين وقد ساهمت العديد من الظروف في تعميق مشكلة الإندماج، مثل مشكلات البطالة والتهميش والفقر والأمية والتسرب من التعليم نتيجة للظروف الإقتصاديةوالإجتماعية.

وقد أشارت بعض التحليلات أن صعوبة الإندماج، والتميز ضد المهاجرين فإن الجيلين الأول والثاني منهم أصبحوا عرضة للتأثير بسبب الأفكار السلفية لتعويض مشكلة الإغتراب في مجتمعاتهم الأوروبية في ظل قصور دور الحكومات الأوروبية في التعامل بجدية مع ملف المهاجرين، وقد كشفت أحداث العنف في فرنسا عن أزمة الهوية والإنتماء التي يعاني منها المهاجرون. فالهجرة خلقت إنشغالا أمنيا وهو الأمن الثقافي أو أمن الهوية في الدول المستقبلة للمهاجرين، هذا القلق ساهم في تسييس النقاش حول سياسة الهجرة، ما دفع فرنسا إلى تبني إستراتجية إعلامية عمومية واسعة.

إن سياسة الإندماج تظل مجرد خطاب سياسي إيديولوجي بعيدا عن الممارسة اليومية التي تكشف عن الصراع والمقاومة بين مخططات التذويب من جهة والإنصهار من جهة أخرى مما يحول العلاقة بين المهاجر والبلد المحتضن إلى صدام ينتج عنه أزمات تظهر في أشكال مختلفة وكمثال على ما تقوم به الدول المستقبلة للمهاجرين ولو بسيناريوهات عديدة وتكون أحيانا في شكل صور عنف مادي أو رمزي، فلا قيمة لحياة الإنسان إذا لم يكن له قاعدة ثقافية يستمد منها معنى لحياته كالدين مثلا، فتذويب أي ثقافة خاصة، هو تذويب للقيم التي تقوم عليها إنسانيته وتدمير لها أي للمكون الأساسي للثقافة[2].

كما أن أحد الملامح الأساسية بالنسبة للوجود المغاربة في فرنسا هو البطء الشديد في عملية الإندماج، والحقيقة أن الجزائريون مهمشين في المجتمع الفرنسي رغم التاريخ الطويل لهجرتهم ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى أنهم كانوا هدفا للعنصرية وهناك عدد آخر من العوامل ساعد على تأكيد عزلة الجزائريين منها أنهم لم يبدءوا عملية الإتصال بالمجتمع الفرنسي عند وصولهم إلى

---

[1]-ناصر حامد، **"المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج"**،الأهرام 2010، ينظر لرابط:
http://ahramonline.org.eg/makalat.aspx?eid=5050

[2]-عدنان برجي،**" مستقبل المسلمون في أوروبا "، مجلة النبأ** ، العدد 70، جانفي2004.في: http://www.annabaa.org

فرنسا بل كان لهم إتصال سابق بالفرنسيين في الجزائر لمدة قرن وكرد فعل للسيطرة الإستعمارية التي إتسمتبالإستغلالوالإضطهاد.

وبالرغم ما تضمنته وثيقة 1789 للحريات الفردية من فضائل وحقوق الإنسان، إلا أن وضعية الجزائري ليست دائما مطابقة لوضعية الفرنسي، كما تجدر الإشارة هنا، إلى عموميات هذه الوثيقة تفتح المجال لكثير من القراءات والتأويلات وإلى الحيثيات القانونية. حيث نجد بموجب هذه الوثيقة يسمح قانون 1901 المتعلق بالأنشطة في إطار الجمعيات لتكوين الجمعيات ثقافية ودينية، لممارسة الشعائر والطقوس الدينية وكذلك مختلف التظاهرات الثقافية. إلا أننا نجد أن الجاليات الجزائرية مهمشة في صنع القرار السياسي فيما يتعلق بشؤونها كجالية وفي علاقتها بالأحزاب والنظام السياسي للدولة التي تعيش فيها[1].

يبقى موقع الإسلام والمسلمين كجالية دينية في النظام الفرنسي مشروطا بالطابع العلماني للدولة الفرنسية، وهذا في الواقع ما نص عليه قانون 9 ديسمبر 1905 المتعلق بفصل الكنيسة عن الدولة، إذ جاء في المادة الأولى من هذا القانون أن" الجمهورية تضمن حرية المعتقد وتضمن حرية الممارسة الدينية المقيدة فقط بالقيود التالية لما فيه مصلحة النظام العام".

على هذا الأساس، لا تزال فرنسا تتردد في الإعتراف بالإسلام كديانة محلية ذات الحق في الإقامة على الرغم من إزدياد النزوع إلى مرعاة البرتوكول ودعوة عميد مسجد باريس إلى اللقاءات الرسمية التي تخص القيادات الدينية وبالمثل ترفض بناء المدارس أو المعاهد العربية.

إن سياسة الإندماج التي تنتهجها فرنسا إتجاه الأجانب إختلفت من حقبة زمنية إلى أخرى ومن جالية إلى أخرى حسب ما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد وحسب ما تمليه طبيعة المجتمع الفرنسي؛ وإلى غاية 1980 كان المتداول عند السياسيين في فرنسا هو الإندماجIntégration، وبعد وصول اليسار الفرنسي إلى سدة الحكم إستعمل الإدماج المهنيinsertionإستعمالا واسعا في الوقت الذي كان فيه اليمين الفرنسي ينادي بالإستيعاب. وإن لفرنسا تجربة غنية في هذا الميدان، حيث عرفت هجرة في مطلع القرن التاسع عشر ميلادي وإستطاعت في مدة قصيرة نسبيا إستيعابها لأن تلك الهجرة تحمل تقاربا كبيرا في معطياتها الثقافية مع المجتمع الفرنسي، ولأنها كانت في معظمها من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال. غير أن الأمر يختلف تماما بالنسبة للجالية الجزائرية. فهي والمجتمع الفرنسي يعرفان تباعدا ثقافيا واسعا (اللغة، الدين، العادات والتقاليد وكذا التاريخ والعرق)، أي إختلاف جوهري في مقومات الهوية.

إن هذه الكلمة التي تتمخض عنها سياسة واضحة يلتقي حولها كل من اليمين واليسار في فرنسا، ومحور الإلتقاء يكمن في كون اليمين الفرنسي يرى عدم قابلية هذه الجالية في الذوبان أو الإستيعاب، وكون اليسار الفرنسي يريد إبقاء هذه الجالية على ثقافتها الأصلية كحق لها ضمن سياسة الإندماج المهني، كما أن الجيل الثاني يدرك البعد الخفي لهذه السياسات ومن ثم نجد أنه يفهم الإندماج على أنه المشاركة في كل أنشطة الحي السكني بكل حرية مع إمكانية المحافظة على الثقافة الأصلية لأباءه.

---

[1]- سامي الخزندار ،**المسلمون و الأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997، ص 25.

وحول هذا المعنى تكتبj.tapinos:" أن الإستيعاب يفترض أن الأجنبي يجب عليه أن يدرك ويتخلى عن الخصائص الوطنية ليذوب في النموذج الفرنسي. وفي كثير من الأحيان نجد الجزائري أصبح ضحية الجدل السياسي العقيم حول الإندماج. لذلك فإن الإندماج عملية تختلف مدتها بإختلاف طبيعة الأجيال، تهدف إلى المشاركة الجماعية أو الفردية لتكوين الهوية الوطنية للمجتمع المضيف" فهي لا تختلف كثيرا عن الإستيعاب لكونها تمثل مرحلة من مراحله يصعب تحديديها بالضبط للتداخل بين المصطلحين ولتداخل الأجيال أيضا. ويعني ذلك إرادة المشاركة لمختلف مكونات المجتمع من أجل بناء الهوية الجماعية الفرنسية.

في حين يرىkruliksأن الجالية الجزائرية بما فيها الجيل الثاني غير قابلة للإندماج، أولا لأنها لا تريد ذلك، وثانيا لأنها لا تستطيع، لأن هذا الصنف من المهاجرين يطالب بإستمرار التمسك بعلاقات الهوية مع البلد الأصلي( اللغة، الدين، العادات)[1].

والملاحظ هنا هو أنه الجيل الجزائري شأنه شأن كل الجالية المغاربية له إرتباط بثقافته الأصلية التي يتلقاها عبر التنشئة الإجتماعية داخل أسرته، هذه الأخيرة التي على الرغم من كل ضغوط المحيط الخارجي إلا أنها إستطاعت أن تحافظ على الحد الأدنى الذي يضمن الإبقاء على العلاقة مع البلد الأصلي" كمرجع ثقافي حضاري".

إن الإندماج كما جاء في مؤتمر 1986 مصطلح يفهم منه التقارب التدريجي للسلوك الإجتماعيوالإقتصادي والثقافي والسياسي لمختلف مكونات المجتمع. حتى يستطيع المهاجر أن يحقق عملية الإندماج عليه أن يطابق سلوكه مع نمط المجتمع المضيف، وقد يصل هذا التطابق إلى تجريد المهاجر من ثقافته الأصلية وفي هذا الإطار نستطيع أن نحدد الإندماج على أنه إنقطاع عن ثقافته الأصلية يؤدي به حتما إلى التخلي النهائي وبالتدرج عبر الأجيال عن ثقافته، وفي هذا الإتجاه يصبح الإندماجمرحلة نحو الإستيعاب والذوبان، وعندها فإن ثقافة المجتمع المضيف تمتص من المهاجر ثقافته الأصلية بكيفية نهائية.

كما يعتبر الانثروبولوجيون أن الإستيعاب هو أخر مرحلة في تنبني ثقافة الأخر حين يذوب التراث العرقي/الثقافي في متغيرات الثقافة المهيمنة، ولكن نفس الانثروبولوجين يعترفون أيضا بأنه حتى في الحالة التي يكون فيها المهاجر راغبا في الإندماج وتبني ثقافة الأخر، فإن أول رد فعل يظهر عنده هو مقاومة هذا الذوبان. إن كل أشكال التعبير الديني في أوساط المهاجرين من أصل إسلامي يصبح شبهة في عيون السلطات الفرنسية ويأخذ صبغة سياسية. إن الرفض يكون لرفض ثقافة الأخر بكل مكونات اللغة والدين، العادات والتقاليد، وكذلك رفض عرق الأخر لكون الجزائري عربي أو بربري.

كما أن محاولة الرجوع إلى الثقافة الأصلية يؤدي بالضرورة إلى عملية البحث عن الهوية ومكوناتها وعن الجماعات المرجعية المختلفة، ومن هذا المنطلق قد تأخذ المواجهة شكلا آخر تتعارض فيه وبقوة متطلبات الإندماج المتمثلة في مختلف السلوكيات التي يجب على الجزائري تبنيها والتكيف معها قصد التطابق مع أنماط ومعايير ونظم المجتمع الفرنسي ومع هويته بشتى أنواعها وبمتخلف مكوناتها. فسياسة الإندماج تسعى إلى طمس معالم الثقافة الأصلية للمهاجرين

[1)]-Krullik,J, l’immigration et identité de la France .inpouvoir 1988,n° 47,p17

وذلك بأسلوبين يكمن أولهما في تعزيز الثقافة الفرنسية وإظهارها في ثوب يزين حقيقتها والثاني ينحصر في تشويه ثقافتة.

إن الهوية التي تعطي المهاجر الشعور بالعزة والإفتخار بمغاربيته، وهي التي تمنحه القوة اللازمة التي تجعله يرفض الذوبان في المجتمع الفرنسي عكس ما نلاحظه لدى بعض الجاليات الأخرى التي تفتخر بقدرتها في الذوبان في المجتمع الفرنسي. لذلك فإن سياسة الإندماجوالإستيعاب تعني إمتصاص الجزائريين واحدا تلوى الأخر وذلك عن طريق تجرديهم من لغتهم لإبعادهم على باقي تراثهم وتاريخهم.

## المبحث الثاني

## ترسيخ المبادئ الاسلامية في المجتمع الفرنسي: بين تأييد والمعارضة

### المطلب الأول: قضية الحجاب

إن قضية الحجاب هي من القضايا السجالية التي شغلت الساحة الثقافية الفرنسية المعاصرة، لأكثر من عقد من الزمن وتضمنت إشكالات فلسفية وسياسية شملت الأسس التي يقوم عليها المجتمع الفرنسي، حيث عرفت الفلسفة الفرنسية المعاصرة، في العقود الأخيرة تجددا وتنوعا في التيارات والمجالات والأفاق[1].

تحول الحجاب الإسلامي في الغرب إلى ظاهرة حقيقية أصبحت تؤرق كثيرا صناع القرار الإجتماعيوالإقتصادي والثقافي، وتتشعب مواقف العواصم الغربية إلى ثلاث توجهات: الأول وهو الرافض لظاهرة الحجاب جملة وتفصيلا وتقف فرنسا في طليعة الدول الغربية المؤيدة لهذا التوجه، والثاني، وهو الذي يعتبر الحجاب مسألة شخصية تتعلق بحرية الشخص وقناعته الذاتية وهو التوجه السائد في العديد من الدول الأوروبية وتحديدا في أوروبا الشمالية، وتوجه ثالث يعتبر الحجاب مسألة خاصة لكن يحرم المحجبة الكثير من الحقوق، كحقها في العمل في كثير من القطاعات المتاحة.

خصوصا بعد أن تبين للمختصين أن أبناء المرأة المسلمة غير الملتزمة هم أسرع للإندماج في المجتمع الغربي بكل تفاصيله مسلكا ولغة وثقافة ومعتقدا، أما أبناء المرأة المتحجبة فمن المعروف بصعوبة إدماجهم في المجتمع الغربي وإذابة قيمهم وتوجهاتهم.

وتتوافق هذه التوجهات الغربية الثلاث على أن للحجاب علاقة كبيرة بالإسلام، ويعتبرون تنامي هذه الظاهرة تناميا للظاهرة الإسلامية، في حد ذاتها بإعتبار أن الإسلام يتحرك في الواقع الغربي بمصاديق متعددة أبرزها الحجاب والمدارس الإسلامية والمساجد والجمعيات الإسلامية وغير ذلك من مفعلات العمل الإسلامي في الغرب. لذلك وضعه الإستراتيجيون الغربيون تحت دائرة الضوء والتشريح لمعرفة مستقبله.

يتوافق أصحاب التوجهات الثلاث المذكورة أيضا على أن هذه الظاهرة مقلقة وقد تصبح خطيرة على المدى المتوسط والبعيد لأسباب عديدة منها أن الحجاب في الشارع الأوروبي يشير إلى فشل سياسة الإندماج التي سعى من خلالها الإستراتيجيون الغربيون إلى تذويب الإنسان المسلم

---

[1]- الشيخممدوح ،**ما وراء الحجاب على الحجاب والنقاب في مرمى نيران العلمانية الفرنسية**، بيروت: مكتبة بيروت، 2011، ص 148.

في الواقع الغربي منعا من قيام إثنية دينية في الخارطة الأوروبية في المستقبل المنظور، بالإضافة إلى أن الملازمة الأكيدة للإسلام والحجاب تجعل الإسلام دائما حاضرا في الشارع الأوروبي، وهذا ما يجعل الإنسان الأوروبي يتساءل عن الإسلام الماثل أمامه وقد يكون مدخلا لإسلامه كما حدث مع الكثيرين.

على الرغم من إعتراف فرنسا الرسمي بالديانة الإسلامية التي يدين بها خمسة ملايين مسلما فرنسيا ورغم مبادرتها إلى تشكيل المجلس الإسلامي الذي يمثل الجاليات المسلمة في فرنسا إلا أن فرنسا مازالت غير مقتنعة لحد الآن بمسألة الحجاب ومازالت تتذرع بقوانين العلمانية الفرنسية التي تنص على منعه وتحديدا في المعاهد والمؤسسات التربوية.

ودشنت حملة لإعلان الحرب على الحجاب مردها إلى أن يتواجد على أراضيها خمسة ملايين مسلما وهذا الكم الهائل من المسلمين جعل الحجاب الذي تلتزم به الفتيات المسلمات في فرنسا مسألة ملفتة إلى أبعد الحدود إلى درجة أنها بدأت تخشى من ضياع صورتها أمام منظر الحجاب[1].

ويعود إقدام الكثير من الدول الغربية على محاصرة الحجاب بالقوانين المعمول بها في هذه الدولة وتلك التي تقدس إلى أبعد الحدود الحرية الإيمانية والدينية للشخص وهي القوانين التي تم التوافق عليها من مواطني هذه الدولة وتلك ومن الصعوبة بمكان تغير القوانين التي جاءت إستجابة للتطورات الحاصلة في الغرب على مدى قرون.

بدأت محنة المسلمات المتحجبات في فرنسا في شهر أكتوبر 1989 عندما قامت مدرسة متوسطة بطرد ثلاث طالبات مسلمات بسبب إرتداءهن الحجاب، وإعتبر ذلك إعتداء على القيم العلمانية، وكانت هذه المعركة مناسبة لتمرير جميع إجراءات التشدد والتضييق على الجاليات المهاجرة. [2]وقد حاول وزير التربية في ذلك الوقت **ليونيل جوسبان** الذي ينتمي إلى الحزب الإشتراكي الفرنسي والذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء في حكومة التعايش بقيادة الديغولي**جاك شيراك** إلى تهدئة المسلمين وفتح قنوات الحوار. يعود سبب تحركه لتطويق الأزمة ومحاولة إيجاد حوار بين المؤسسة التربوية وأولياء التلاميذ إلى مساعي الحزب الإشتراكي الفرنسي لإستمالة المهاجرين العرب والمسلمين والذين يتمتعون بحق المواطنة الفرنسية لصالحه بإعتبار أن أصواتهم مؤثرة في الإنتخابات العامة في فرنسا.

من ناحية أخرى قال نائب في حزب" الإتحاد من أجل الحركة الشعبية" **ألان مادلين** الذي عارض القانون وصوت ضده، وهو وزير ونائب سابق، أن جوهر معارضته للقانون مرده إلى كونه غير مجد وينطوي على تهديد بإستهداف المسلمين من جهة وتعزيز الأطراف الأكثر تشددا من جهة أخرى، ورأى أنه بدلا من إصدار قانون يحظر الحجاب في المدارس كان من الحكمة التشاور مع ممثلي المسلمين فرنسا حول تدابير تتيح للتلميذات المسلمات التوفيق بين إلتزاماتهن

---

[1]-يحي أبو زكريا، " **شيراك في الجزائر: هل نسي الجزائريون"**، مجلة البحوث والدراسات، شبكة العالمية للمعلومات، ، ص، ص،12، 37.، ينظر لرابط:
www.bhothdirasat.net

[2]- بوزيان سعدي ، **الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا في ظل التطورات الجديدة**، الجزائر: دار هومة، 2005، ص 24.

الدينية ومتطلبات العيش المشترك في ظل العلمانية.[1] " قد تمكن الحجاب في فرنسا تحقيق إنتصار كبير عندما حكم مجلس الدولة الفرنسي لصالح المحجبات وإعتبر هذا المجلس في نوفمبر 1989 أن الحجاب لا يضر باتاتا بالقيم العلمانية التي تسير الدولة الفرنسية على هداها.

بل وأصبح المسلمين رقما مؤثرا في المعادلة السياسية الفرنسية، مما أدى بالدوائر العلمانية سواء في مؤسسات صنع القرار أو الإعلام في إثارة موضوع الحجاب مجددا خصوصا بعد أحداث سبتمبر 2001. حيث أثارت الإجراءات الأوروبية المتلاحقة بحق المظاهر التي تشير إلى وجود المسلمين في أوربا، وبخاصة الحجاب والنقاب نقاشات حقوقية وسياسية ومعرفية شكل كل منها مدخلا لمقاربة لفهم أسباب الجدل، كما إنطوى كل منها على معيار للتقييم القضية ثار غبارها في الشمال/ الغرب والجنوب/ الشرق.

ويهدف المسئولين الفرنسيين من وراء حملتهم لتطويق ظاهرة الحجاب إلى إدماج المسلمين بشكل كامل في المجتمع الفرنسي والثقافة الفرنسية وهذا ما يفسر فتحهم كل الأبواب للمطربين والممثلين والفنانين والكتاب من أصل مغاربي ومن الذين إنسلخوا عن قيمهم الحضارية ومبادئهم الإسلامية.ويعتبر الوجود البارز للحجاب فرضا دينيا ورمزا للهوية، لذلك هو المتغير الثالث الذي أدى دورا هاما في التفاعلات التي قادت إلى إصدار قانون الحجاب ويمكن إرجاع هذا الوجود لعدة إعتبارات: يتمثل الأول في زيادة عدد المحجبات في الشارع الفرنسي وبخاصة بين تلميذات المدارس الصغيرات، الأمر الذي يوحي بأن هناك إكراها من قبل الأسر حسبما تتصور العقلية الفرنسية للتلميذات بما يؤخر إندماجهن في المجتمع الفرنسي، فقد صرح **نيكولا ساركوزي** في 17 أكتوبر2003:" أريد أن أقول لمسلمي فرنسا وأنا الذي حرصت على ضمان كل حقوقهم أن يحترموا مبادئ العلمانية في فرنسا فلا للحجاب في المدارس عندما يكون مظهر تفاخر ولا للحجاب أمام الإدارات العمومية" وقال **ساركوزي** إن الفتيات اللاتي ولدن في فرنسا يرتدين الحجاب لسببين: أولهما أنهن لا يشعرن بالأمن من بعض الأحياء إذ لم تكن متحجبات، وهنا يكمن تقصير الدولة، وهذا الأمر يتعلق بإثبات الهوية فيلجأن إلى إرتداء الحجاب".

وقد تصاعد الأمر إلى أن بدا غطاء الرأس كالحجاب يسود عند فئات أخرى، فمثلا نجد أن كثيرا من النساء المسيحيات يرتدين أزياء هي أقرب ما تكون لصورة الحجاب، بل إننا نجد أن غطاء الرأس عند النساء بدا يتصاعد عموما في فرنسا، وهو الأمر الذي تعتبره السلطات الفرنسية إلتفافا حول مبادئ الإسلام،ولقد أدى إنتشار الحجاب الإسلامي إلى بروز مظاهر سلبية عديدة في المشهد الفرنسي، مما بدأ ينظر إليه بإعتباره معوقا للإندماج في المجتمع الفرنسي[2].

يرجع الوجود الإسلامي والبارز في فرنسا، إلى الوجود الإستعماري التاريخي لفرنسا في الدول الإسلامية لا سيما في منطقة المغرب العربي فهو الوجود الذي أثمر وجودا إسلاميا تراكم عبر عدة عقود ليجعل من الإسلام الديانة الثانية بعد المسيحية في فرنسا.( وبالتالي فمعركة الحجاب حسب **فرانز فانون** ترجع إلى الفترة (1930- 1935)، ويبين كيف تحول الحجاب إلى معركة ضخمة عبأت من أجلها قوى الإحتلال أغزر الموارد وأكثرها تنوعا، وأظهر فيها المستعمر قوة

---

[1]-الشيخممدوح ،**المرجع السابق الذكر**، ص 78

[2]- باكينام الشرقاوي، **الهوية الإسلامية في أوروبا، إشكاليات الاندماج: قراءة في المشهد الفرنسي**، القاهرة: برنامج حوار الحضارات،2005،، ص، ص، 249، 251.

مذهلة، حيث أن المسئولين عن الإدارة الفرنسية في الجزائر، قد أوكل إليهم تحطيم أصالة الشعب مهما كان الثمن وزود السلطات لممارسة تفتيت أشكال الوجود المؤهلة لإبراز حقيقة وطنية من قريب أو بعيد" وقد عملوا على بذل أقصى مجهوداتهم ضد إرتداء الحجاب بوصفه رمزا لتمثال المرأة الجزائرية.

السبب الجذري للمشكلة الحجاب هو فشل في دمج الملايين المسلمين بأوروبا فالمشكلة ليست الحجاب أو النقاب، كما أنها وإن بدأت في فرنسا ليست فرنسية بل غربية عامة، وليست قانونية بل مشكلة حضارية شاملة تشبه من وجوه عديدة ما عرف في التاريخ الغربي بـ "المشكلة اليهودية" فهي من زاوية المشابهة إعادة إنتاج المشكلة اليهودية. إن فرنسا غير قادرة حتى الآن على تقبل التعددية التي باتت جزءا لا يتجزأ من مجتمعها وإن لديها خطبا مطولة عن الإندماج لكن الممارسة أدت إلى بروز غيتوات"[1].

**المطلب الثاني: الإسلاموفوبيا...وأسلمة فرنسا**

إن المجتمع الفرنسي في الأصل يتكون من ثقافات مختلفة ولكنه مع ذلك يرفض التعددية فهو مجتمع تنتعش فيه التناقضات الثقافية وتتعزز فيه ثقافة التناقضات بشتى أنواعها. إن المجتمع الذي يواجهه الجزائريون في المهجر يعتبر وليد الثقافة اليهودية المسيحية، حيث أن هذه الأخيرة كان لها سلطة على مستوى تحديد القيم وتوجيه العقليات، كما أن المجتمع الفرنسي أصبحت القيمة المادية فيه هي المعيار الحقيقي الذي تقاس عليه باقي القيم لإبتعاده عن القيم الأخلاقية والروحية التي تعطي الإنسان بعدا آخر غير البعد المادي، لذلك نجد أن الهوية الفرنسية تفقد بعدا روحيا إستراتجيا في الحياة، وفي البقاء والإستمرار، ويظهر هذا جليا في عدد الإنتحارات المسجلة سنويا ولأسباب وفي مجملها مادية صرفة كفقدان العمل وغيره.

لقد أصبحت باريس التي تنتمي إلى عاصمة النور والديمقراطية اليوم أرضا لأكثر من 4.5 مليون مواطن عنصري هم حصيلة مؤيدي موجة اليمين المتطرف والحركة العنصرية التي يقودها جون ماري لوبان، الذين إلتفوا حول هذا التيار وأوصلوه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية. ولقد حظي مفهوم أسلمة فرنسا بنقاش واسع في الأدبيات اليمينية، وهو يعني أن المسلمين الذين يمثلون"حضارة دونية "يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ بما يكفي لتشكيل تهديد حقيقي للهوية الفرنسية. في حين يقوم الفكر اليميني المتطرف على فكرة "الإستعلائية" بين دعاته على أنهم أرفع وأفضل من نظرائهم المسلمين، وأن الهوية الفرنسية محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنا[2].

في إطار هذا الإهتمام المحموم بالتحولات الديمغرافية بخاصة في أوروبا توقع خبير الشؤون الإسلامية والشرق الأوسط المؤرخ برنارد لويس أن تصبح فرنسا إسلامية وجزءا من المغرب العربي قبل نهاية القرن الحالي إستنادا إلى التحولات الديمغرافية الراهنة التي تشهدها القارة الأوروبية، ففي حديث خاص لصحيفة "دي قيلت" الألمانية قال:"إنالأوروبين يتزوجون متأخرين

[1]- الشيخممدوح ،**المرجع السابق الذكر**، ص 78.

[2]-رابح زغوني،، **الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا : مقاربة سوسيو ثقافية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، مارس2014، ص127

ولا ينجبون أطفالا إلا بعد قليل، بينما يبرز النقيض المعاكس تدريجيا في حضور عربي كبير في فرنسا وأن هؤلاء يتزوجون باكرا وينجبون أطفالا بكثرة".

على الرغم من أن الدين الإسلامي يقع في المرتبة الثانية بعد المسيحية من حيث عدد أتباعه في أوربا إلا أن معظم دول أوروبا لا تعترف بوضع الأقليات الإسلامية رسميا، ويترتب على ذلك ضياع الكثير من الحقوق المدنية والدينية للجالية المسلمة، وشعور هذه الجالية بالحصار والمواجهة يدفعها إلى إتخاذ ردود دفاعية وكذلك إلى تعزيز صلتها بهويتها والحرص على الإعتزازالمغالي فيه بالتفوق، كتعويض عن تهميشها على المستوى السياسي، وذلك كله يعني عدم تحقيق إندماج فاعل في المجتمع الأوربي الذي تعيش فيه[1].

ومن ثم فقد كان منطقيا أن يسير الموقف الفرنسي في ذات الركب المعادي للإسلام ويؤكد ذلك قول" أكسفيان ترنسيان" صحفي بجريدة" لوموند le monde" في مؤلفه "فرنسا المساجد" أن الموجة المعادية للإسلام ليس إلا محاولة من" لوبي الإسلاموفوبيا" المعادي للإسلام الذي تشكل في أعقاب أحداث سبتمبر لتضليل جزء من الرأي العام الفرنسي وكسبه ودفعه إلى موقف مضاد للإسلام حيث يرى ترنسيان أن أتباع هذا اللوبي يحاولون الخلط بشكل متعمد بين العنف والعنصرية المنتشرة في المدارس الفرنسية حاليا ووجود فتيات متحجبات في هذه المدارس، وقد ساعد على تنامي هذه العدائية زيادة الإقبال على إعتناق الإسلام بحيث قدرت مجلة" لوفيجارو"الفرنسية عدد الفرنسيين الذين إعتنقوا الإسلام بنحو 50 ألف فرنسي، إضافة إلى ملاحظة الإقبال الشديد على شراء نسخ من المصحف الشريف والكتب الدينية التي تتناول الإسلام.

هذا الخوف من الإسلام ولد حالة من العدائية بدأت تشيع على الصعيد الإجتماعي والسياسي في فرنسا حيث أصبحت نوعا من العنصرية العدائية التي تحولت فيها إلى كراهية الإسلام وأن هذه الأخيرة تنبع من خلاف تاريخي وإدراك عام بأن الإسلام دين يسعى لكي يصبح فرنسيا.

وهكذا أصبح الإسلام بالنسبة للمجتمع الفرنسي العدو الأول الذي يهدد الجمهورية، كما أن تعنت الحكومة الفرنسية ساعد على ذلك، فقد تعمدت تهميشهم وحصارهم داخل المناطق والجماعات المهشمة وحشرهم داخل الأطر المشابهة غير المؤهلة بطبيعتها للتمدد والتأثير الثقافي وحتى يمكن أن توجه فرنسا الإسلام بما يدعم علمانيتها فإنها إفتتحت معهدا لتدريب الدعاة الذين يقومون بالدعوة في المساجد الفرنسية بما لا يتناقض مع توجهات العلمانية الفرنسية. الأمر الذي يعني دفع الجالية الإسلامية الكبيرة بفرنسا إلى منعزلات إنسانية مبعدة وتضييق الخناق عليها وعلى وجودها، فيدفعها إلى الخروج من فرنسا ثانية، فإن لم يحدث فإنها سوف تحاصر تأثيرها حتى لا تصبح مثالا يحتذى به في السياق الفرنسي.

رغم إرتفاع نسبة المسلمين في فرنسا فحالتهم سيئة للغاية، إذ أن ما يزيد على النصف مليون منهم ذو جنسية فرنسية ليست لهم الحقوق الدينية التي يتمتع بها الفرنسيون الآخرون، وتعاملهم الحكومة الفرنسية كمستعمرين وتتدخل في شؤونهم الدينية رغم معارضة القانون الفرنسي لذلك.إن المسألة لا تتعلق بالمخاوف الإقتصادية بقدر ما هي مخاوف حول الثقافة والهوية الوطنية بقناع إقتصادي، ففي عام 1993 ناقش صمويل هنتغتون هذا البعد الحضاري حيث إعتبر أن تحالفا

[1]-الشيخ ممدوح ،**المرجع السابق الذكر**، ص 247.

ممكنا بين الإسلام والكنفوشوسية يمكن أن يهدد المصالح والنفوذ والهوية الغربية في هذه الحالة يبدو أن" التهديد الإسلامي" يأتي من الداخل أي أن المهاجرين الذين يمثلون هوية وثقافة مختلفين[1].

فكلاهما كان في الوجدان الأوروبي لقرون عدة ففي حقبة العصور الوسطى كان اليهود يعتبرون أعداء المسيحية الأولى، وخلال الحرب الصليبية كانت جيوش الصليبين حيثما مرت تبيد جماعتين: المسلمين واليهود وبعد زوال الدولة الدينية في أوروبا أصبح اليهود عدوا لمعظم التشكيلات القومية الكبرى في أوروبا، أما العداء للإسلام فقد لا يحتاج لمن يؤرخه.

**خاتمة:**

تجد أوروبا الموحدة في العالمين العربي والإسلامي المشتتين والمفككين فرصة مواتية للعب على أوتار التناقضات، والاختلاف العربي والإسلامي بين مختلف الطوائف والمذاهب، وتوظيف ذلك الاختلاف والتناقض لصالحها لتسيير أجنداتها فيما بتعلق بتنسيق السياستين الخارجية والأمنية لأوروبا الموحدة، وهما عماد تحصين القلعة الأوروبية الموحدة، وخاتمة بناء البراديغم الأوروبي المعاصر، لإعداد قرن أوروبا القادم، وإعادة بناء الحضور الأوروبي العالمي الذي افتقدته لصالح قوى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن عملية اندماج المهاجرين عملية معقدة تستدعي تضافر جهود كل الفاعلين في الحقل السياسي والثقافي والإعلامي، والتعليمي وكذا مختلف مكونات المجتمع المدني من أجل نشر وتعميق وتطبيق مبادئ التسامح والاعتراف بحق اختلاف المهاجرين والأقليات المتواجدة في بلد واحد وقبول هذا الاختلاف والتعايش معه.

**الاستنتاجات:**

أن إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في أوروبا هي عملية معقدة مرتبط بأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية، فالمسلم في أوروبا مازال ينظر إليه غريبا يستعصي عليه الاندماج كونه من بيئة اجتماعية مختلفة وانه لا يستطيع أن يتعايش في بيئة مسيحية علمانية، وهذا ما يتحجج به الكثير من السياسيين في خطاباتهم خاصة زعماء أحزاب اليمين.

إن السياسات المتبعة من طرف الدول الاوروبية من اجل دمج المهاجرين المسلمين تعتبر سياسات غير جدية ولا تعبر عن إرادة سياسية حقيقية في سبيل تحقيق الاننداماجالايجابي للمسلمين، بل غالبا ما تكون سياسات معرقلة للاندماج.

تعتبر فرنسا من أكثر الدول التي يعاني فيها المسلمين من التهميش والعزلة والفقر رغم أنهم عددهم يفوق الستة ملايين.

الهجرة غير شرعية لا تحتاج فقط إلى ترسانة قانونية ومواثيق واتفاقيات أمنية، وقوى تجنيد للحراسة لكنها قبل كل شيء تحتاج إلى حوار جماعي فاعل، يأخذ بعد نظر كل الأطراف، ولا يستند فقط على الرؤية الأحادية المقتصرة على هواجس طرف دون الطرف الآخر، وتبني مفاهيم وإشكالات تجعل من الطرف الأول جزء من المشكلة، دون أن يكون طرفا في الحل، ولا في هندسة مقاربات الحل وعلاجات الظاهرة.

---

[1]- رابح زغوني، **المرجع السابق**،ص 122.

المقاربات التنموية تظل هي الأساس لعلاج الظاهرة بشكل جذري لاستاصالها وفق ما يخدم الطرفين ويحقق مصالحهما المشتركة.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولا: باللغة العربية

#### أ)- الكتب


01)- حسين خليل ،**قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006،

02)- الحراثي ميلاد مفتاح ، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتجية، 2013

03)- سعدي بوزيان، **الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا في ظل التطورات الجديدة**، الجزائر: دار هومة، 2005

04)- الشرقاوي باكينام ، الهوية الإسلامية في أوروبا، **إشكاليات الاندماج: قراءة في المشهد الفرنسي**، القاهرة: برنامج حوار الحضارات،2005،

05)- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008.

06)- الكتابي علي بن منصر ، المسلمون في أوروبا ، بيروت: دار الكتب العلمية ، 2005

07)- ممدوح الشيخ، **ما وراء الحجاب على الحجاب والنقاب في مرمى نيران العلمانية الفرنسية**، بيروت: مكتبة بيروت، 2011.

08)- يورغن نيلسن، **المسلمون في أوروبا**، (ترجمة: وليط شميط)، بيروت: دار الساقي، 2005


#### ب)- المقالات العلمية


**01)- الأصفر** أحمدعبد العزيز ، **الهجرةغيرالمشروعةالانتشاروالأشكالوالأساليبالمتبعة**، مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، الرياض: جامعةنايفالعربيةللعلومالأمنية، 2010

02)- أبو العينين محمد ، **التقرير الاستراتيجي 2007-2008**، الإصدار 05، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية،2008.

03)- رابح زغوني، **الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا : مقاربة سوسيو ثقافية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، مارس2014.

04)- غليون برهان ، **'مستقبل الجالية الأوروبية'**، المستقبل العربي، العدد 210، السنة 19، 1990.

05- مجدوب عبد المؤمن، **ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية**، دفاتر السياسة والقانون، ع10، جانفي 2014.


#### ج)- الملتقيات العلمية:


-طوالبيةمحمد،**''الإعلام والهجرة غير الشرعية في الجزائر''**،ملتقىحول:" الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"، جامعة الشلف، 2008.

**د)- الرسائل العلمية:**

01)- مناد زهور ،**مسالة الهجرة في العلاقات المغاربية: رهانات وأفاق**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2004

**ه)- المواقع الالكترونية:**

01)- أبو زكريا يحي ، " **شيراك في الجزائر: هل نسي الجزائريون"**، مجلة البحوث والدراسات، شبكة العالمية للمعلومات، ، ص، ص،12، 37.، ينظر لرابط:

**www.bhothdirasat.net**

02)- برجي عدنان ،" مستقبل المسلمون في أوروبا "، مجلة النبأ ، العدد 70، جانفي2004.في: **http://www.annabaa.org**

03) - حامدناصر ،**"المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج"**، الأهرام 2010، ينظر للموقع،

**http://ahramonline.org.eg/makalat.aspx?eid=5050**

**ثانيا- باللغة الفرنسية:**

01)- kenzs Yacine, « les mécanismes de plus en plus sont mis en place l'Europe se ferme aux immigres », le matin ,22-10-2003.

02)- Krullik,J, l'immigration et identité de la France .inpouvoir 1988,n° 47,

XavierThierry, ''recent immigration trends in French and element for a comparison with united kingdom'' population (English edition) vol5,2004